الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

محاضرات في الاقتصاد السياسي
لطلبة السنة الاولى ليسانس حقوق
المجموعة أ و ب
السداسي الثاني -2-

من إعداد :

الأستاذ بوصبع فؤاد

Email : f.bouceba@gmail.com

السنة الجامعية 2022/2021

مقدمة:

لطالما كانت نظرة الناس فيما مضى لعلم الاقتصاد نظرة شك، حيث اعتبروه علما وضعه الأغنياء ليزدادوا ثراء على حساب الفقراء و الكادحين، غير أنه في الحقيقة يكمن الهدف الذي أراد العلماء تحقيقه هو البحث في سبل زيادة ثروة الأمم و طريقة توزيعها بحيث تتحقق الرفاهية و السعادة للشعوب .

إن علم الاقتصاد السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية التي تنشغل بالنشاط الإنساني في المجتمع، و هو يبحث في أربعة أمور هي: **المادة** و **الاستهلاك** و **إحداث الثروة و تحصيلها** و **توزيع الثروة.**[1]

[1]- ويليام ستانلي جيفونس، ترجمة علي أبو الفتوح و كامل إبراهيم و صالح نور الدين و محمد مسعود، الاقتصاد السياسي، دون طبعة، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 13.

أولا: نشأة علم الاقتصاد السياسي:

يتحدد كل علم بموضوعه و منهجه في تفاعلهما العضوي و تحديد معالم هذا المنهج و ذلك الموضوع إنما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات، فيتبلور موضوعه و ترسم مناهجه ويأخذ محتواه شكل الصياغة العملية.

و الاقتصاد السياسي لا يمثل استثناءا على ذلك، فهو في حالته الراهنة علم من العلوم الاجتماعية، و هذا جاء نتيجة عملية تاريخية تكون من خلالها موضوع و منهج العلم و مجموعة الأفكار أي النظريات المكونة له.

و يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي Political Economy في الكلمات الإغريقية " Politikos " و " Oikos " و " Nomos " التي تعني على التوالي "منزل" و "اجتماعي" و " قانون".

و لم يدخل مكونا هذا الاصطلاح أي كلمتي " اقتصاد" و "سياسي" في الاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من **أرسطوطاليس** الذي قصد باستعماله "علم الاقتصاد المنزلي " أو قوانين الذمة المالية المنزلية" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل.

و لم يستعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن السابع عشر و هو ما تحقق في فرنسا على يد "أنطوان دي مونكريتيان" الذي نشر في عام 1615 كتابا بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي" قاصدا بصفة السياسي أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة" أي المجتمع بأكمله و ليس العائلة لوحدها.

أما في انجلترى فقد بدأ استخدام اصطلاح "الاقتصاد السياسي" تحت التأثير الفرنسي، فقد استعمل" W.petty" هذا الاصطلاح و إن لم يكن قد عنون به أيا من كتبه، و كان "James Stewart" أول من استخدم الاصطلاح في انجلترى في عنوان كتابه الذي ظهر في عام 1767 بعنوان " بحث في

مبادئ الاقتصاد السياسي" ،كما استعمل كارل ماركس (1818-1883) نفس الاصطلاح في كتاباته، و يستعمله الاقتصاديون الماركسيون إلى الآن.

و قد تبع ذلك انتشار استعمال اصطلاح " الاقتصاد السياسي" عن فرع المعرفة النظرية و لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور،هذا الفرع هو الذي يسمونه حاليا في العالم الأنجلسكسوني "الاقتصاد" Economic ،فمنذ أن عنون ألفريد مارشال و هو اقتصادي أكاديمي إنجليزي كتابا أصدره سنة 1890 بمبادئ الاقتصاد بدأ اصطلاح "الاقتصاد" ينتشر في البلدان الأنجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي.[1]

ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت البدايات الأولى لظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل على يد الفيزيوقراطيون ثم على يد الكلاسيك الإنجليز، بحيث عمل هؤلاء الاقتصاديون رغبة منهم في إبراز ما لعلمهم من استقلال على تجنب الخلط بين مدلول علم الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية، و لم يرتفع هذا الخلط إلا بعد أن كتب "آدم سميث" كتابه عن ثروة الأمم سنة 1776، الذي حاول من خلاله أن يتقيد بالموضوعة العلمية في دراسته للظواهر الاقتصادية، ليصبح مصطلح الاقتصاد السياسي يستعمل للدلالة على علم الثروة.

و قد ظهرت السياسة الاقتصادية كفن عملي قبل ظهور الاقتصاد السياسي كعلم نظري مستقل في القرن الثامن عشر، و يرجع سبب وصف الاقتصاد بأنه سياسي كونه كان يهدف في عهد التجاريين الماركانتيليين إلى حل مشكلات عملية ، لذلك فالاقتصاد السياسي في هذه المرحلة كان في الواقع يحمل معنى السياسة الاقتصادية التي كانت توضع في سبيل هدف و غاية واحدة هي زيادة دخل الأمير من الذهب و الفضة و المعادن الثمينة.[2]

و يتمثل الفرق بين مصطلحي "الاقتصاد السياسي" و "السياسة الاقتصادية" في أن :

---

[1]- محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الأول، دون طبعة، الاسكندرية، 1993،ص 10، 11.

[2]– رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 10.

الاقتصاد السياسي: علم نظري شامل له موضوعه و مناهجه و نظرياته و قوانينه.

السياسة الاقتصادية: فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري، و هي تشير في معناها إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة، مصنع....) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

إن الاقتصاديون يرون أن الاهتمام بالاقتصاد بوصفه علما مستقلا بدأ فعلا مع كتاب آدم سميث (ثروة الأمم)،الأمر الذي جعله يوصف بأنه مؤسس و أب علم الاقتصاد السياسي.

فلم يتفق الكثير من المفكرين و العلماء على تحديد الزمن الذي ظهر فيه علم الاقتصاد بمفهومه المعروف علميا و أكاديميا، و لكن تشير أغلب الآراء إلى أن الفضل في تأسيس القواعد الأولى لهذا العلم يعود للعالم "آدم سميث" بسبب اهتمامه بدراسة الأسس الاقتصادية و معالجة كافة الظواهر الناتجة عنها و تحديدا خلال الفترة الزمنية التي سبقت ظهور الثورة الصناعية و ما نتج عنها من تغيرات في مبنى علم الاقتصاد بشكل عام.

إن محاولة تجنب الخلط بين علم الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية من طرف المفكرين الاقتصاديين لم تحدث الانفصال بينهما، إذ أنه لم يكن لديهم فكرة الفصل بين المعرفة و التصرف، الأمر الذي أثر على مصداقية الموضوعية في دراساتهم، فالمعرفة لديهم لم تكن مجردة من الغرض العملي، فقد كان "الفيزيوقراط" و "آدم سميث" يهدفون في تحليلهم إلى طرق اغتناء الدولة، غير أنهم استندوا في تحقيق هذا الغرض العملي إلى فروض و نماذج أي إلى التحليل المجرد، و لذلك درجوا على استخدام تعبير "الاقتصاد السياسي".

لكن في منتصف القرن التاسع عشر بدأ الكثير من الكتاب الأنجلوسكسون يعيبون استعمال هذا التعبير(الاقتصاد السياسي)، ويستخدمون بدلا عنه تعبير(علم الاقتصاد) أو (الاقتصاد)، و اتضح من خلال هذا أن هناك محاولات جادة للفصل التام بين ما هو تجريدي و ما هو تطبيقي أي الفصل بين

الاقتصاد كعلم نظري و مجرد و السياسة الاقتصادية التطبيقية، و كانت هذه رغبة منهم في إبراز ما لعلمهم من استقلال عن العلوم الأخرى و خاصة علم الاجتماع و السياسة، و في أن يضفوا عليه ما يتوافر في العلوم الطبيعية و الرياضية من صفة الحياد و خاصة من الناحية الاجتماعية، و لذلك احتجزوا جزء من البحث و جردوه عن كل غرض عملي، أي فصلوا بين المعرفة و التصرف من حيث القيمة و الهدف و قصروا مهمة علم الاقتصاد في الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية بغرض المعرفة وحدها و ليس تحقيق أهداف و أغراض عملية ليتخلوا عندها عن تعبير الاقتصاد السياسي و يستبدلونه باسم "علم الاقتصاد"Economics أو الاقتصاد التجريدي.

لكن على الرغم من قوة هذا الاتجاه الأنجلسكسوني في تعريف علم الاقتصاد إلا أن تعبير الاقتصاد السياسي قد استمر حتى اليوم و استرجع القوة التي كانت له بعد أن فقدها مع اتساع الهوة بين الاقتصاد التطبيقي و الاقتصاد التجريدي.[1]

و من هنا يتضح كيف أن الاقتصاد كان أول الأمر سياسيا(سياسة اقتصادية) و كيف ضعف هذا الاتجاه، ثم كيف عاد فأصبح هذا الاقتصاد سياسيا مرة ثانية (خاصة مع الأفكار الماركسية الاشتراكية)، فمع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية فقد أصبح يهتم بالمشكلات السياسية و الاجتماعية و خاصة مشكلات العدالة الاجتماعية و الرفاهية القومية، و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية ليصبح تعبير " **الاقتصاد السياسي**" مبررا.[2]

---

[1]– إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة.

[2]– رفعت محجوب، المرجع السابق، ص 11.

ثانيا: مفهوم علم الأقتصاد السياسي:

إن علم الاقتصاد السياسي هو علم يبحث في ثروة الشعوب و الأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة و الرفاهية، و الغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي القيام به لتقليل عدد الفقراء و المساكين بقدر المستطاع، و إيقاف كل واحد على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله.

فعلم الاقتصاد يبحث في الثروة من حيث هي و طرق التصرف فيها على الوجه الأحسن، و كيفية الاستفادة من العلوم الأخرى لاكتسابها. و قبل أن نتطرق إلى تعاريف الباحثين المختلفة للاقتصاد السياسي فإننا سنتعرض أولا لتعريفه لغة.

1-المعنى اللغوي لمصطلح اقتصاد:

مصطلح اقتصاد لغويا يعني التوسط بين الإسراف و التقتير.

جاء في مختار الصحاح:

القصد بين الإسراف و التقتير يقال فلان مقتصد في النفقة.[1]

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة:

اقتصد في يقتصد،اقتصادا، فهو مقتصد، و المفعول مقتصد.اقتصد الشخص بعض دخله:ادخره " يقتصد كل شهر مبلغ من المال – اقتصد في شبابك لتصرف في شيخوختك (مثل أجنبي) يماثله في المعنى الحديث الشريف:" خذ من دنياك لآخرتك و من شبابك لهرمك و من صحتك لسقمك".

اقتصد في النفقة/اقتصد في معيشته: توسط بين الإفراط و التقتير، ضد أفرط/اقتصد في المصروفات.

[1]- www.wikipedia.org

جاء في المعجم الوسيط:

قصد في الأمر: لم يفرط و لم يفرط. و في الحكم: عدل و لم يمل ناحية. و في النفقة: لم يسرف و لم يقتر.

جاء في معجم المعاني الجامع:

اقتصاد(اسم). مصدر اقتصد.يحاول الاقتصاد في معيشته أي الادخار و عدم التبذير.

2- الأصل اللغوي لاصطلاح "اقتصاد سياسي":

ترجع كلمة " الاقتصاد السياسي" تاريخيا إلى أرسطوو تعني " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أو " علم مبادئ تدبير المنزل" أو " قوانين الذمة المالية المنزلية "، حيث يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الإغريقية " politikos " و " nomos " و " oikos " و التي تعني على التوالي " منزل " و " قانون " و " اجتماعي".[1]

3- المعنى الإصطلاحي لمصطلح اقتصاد:

إن المقصود من كلمة اقتصاد لا يقتصر على المعنى اللغوي و هو التوفير و لا معنى المال فحسب، و إنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين و هو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره و تأمين إيجاده و إما بتوزيعه.

و نظرا لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية.[2]

---

[1]- جاسم محمد دايش، الاقتصاد السياسي جذوره و مفهومه–الحوار المتمدن www.m.ahewar.org

[2]- www.wikipedia.org

جاء في معجم المعاني الجامع:

الاقتصاد: علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج و التوزيع.

الاقتصاد السياسي: علم يهتم بدراسة القوانين التي تتحكم في عملية الإنتاج و توزيع الوسائل التي يشبع بها الانسان حاجاته.

4- تعريف علم الاقتصاد السياسي:

يشكل الاقتصاد السياسي من حيث التعريف و المفهوم موضوع نقاش و جدال حاد بين الباحثين، و لذلك فإن هناك العديد من التعاريف المختلفة و المتعددة التي أعطيت له، و سنحاول إعطاء البعض منها:

يعرفه الأستاذ "**فلهلم روخر**" و هو عميد الأساتذة الألمان و المؤلف الأوحد لعدد لا يحصى من كتب الاقتصاد السياسي بقوله: ((نعني بالاقتصاد السياسي نظرية تطور قوانين الاقتصاد القومي و الحياة الاقتصادية القومية.و هذا العلم مثله مثل كافة العلوم المتحدثة عن حياة أمة معينة، يرتبط من جهة بدراسة الفرد و يمتد من جهة أخرى ليدرس الإنسانية جمعاء)).

و يعرفه **البروفيسور** "**شمولر**" في قاموس العلوم السياسية بأنه: ((العلم الذي يبغي وصف و تعريف و تفسير الظواهر الاقتصادية انطلاقا من أسبابها، و من ثمة فهمها ككل متماسك، شرط أن يكون الاقتصاد السياسي قد تم تعريفه قبل ذلك بشكل صحيح.

في صلب هذا العلم يمكننا العثور على الظواهر النموذجية التي تتكرر لدى الشعوب المتمدنة المعاصرة، و هي ظواهر تقسيم و تنظيم العمل، و تنظيم و تدوير العائدات و المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية التي بالاستناد إلى بعض أشكال الحق الخاص و العام ، و إذ تكون خاضعة لهيمنة قوى

طبيعية متماثلة أو متشابهة، تؤدي إلى أحكام أو تخلق قوى متشابهة أم متماثلة و تخلق نوعا من الصورة الجامدة للعالم المتمدن الاقتصادي المعاصر، أي نوعا من القانون المتوسط لهذا العالم)).[1]

و يعرفه الاقتصادي الفرنسي "**ريمون بار** " في كتابه الاقتصاد السياسي بأنه: ((علم يدرس تسيير الموارد الناذرة و أشكال تحويل هذه المواد)) فهو ((علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد و المجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة و التي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة)).

* نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بظاهرتين هما:

– ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها.

– ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع رغباته.

كما عرفه كذلك بأنه: ((علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض و علاقاتهم بالأشياء في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية)).

* نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة:

– علاقة الإنسان بالمادة التي يعمل على تحويلها.

– اجتهاده في إطار تنظيمي اجتماعي معين.

– هدف النشاط الاقتصادي هو الوصول إلى تحقيق المزيد من الرفاهية و الازدهار المادي.

و يعرفه الماركسيون بأنه: ((علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي و مرحلة التطور التاريخي)).[2]

---

[1]- روزا لوكسمبورغ، ما هو الاقتصاد السياسي، الحوار المتمدن، ص 1،2 www.ahewar.org

[2]- فتح الله و لعلو، الاقتصاد السياسي–مدخل الدراسات الاقتصادية– ، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 25،26.

* نستخلص من هذا التعريف أن موضوع الاقتصاد السياسي هو

– دراسة العلاقات الاجتماعية للأفراد الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج في سياق تطورها التاريخي.

– البنية الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة البنية الفوقية السياسية و القانونية و الاجتماعية.

– علم الاقتصاد هو علم التطور التاريخي لكيان الإنتاج الاجتماعي.

إذن و من خلال هذه التعاريف فإننا يمكن أن نحدد محتوى علم الاقتصاد السياسي فيما يلي:

1– يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة، فهو يلاحظ و يصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية.

2– يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة و الدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية.

3– يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية، فهو يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية و اجتماعية معينة. و يبين مدى التناسق بين الأهداف و إمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية و الوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف و أفضل هذه الطرق.

4– في مواجهة أهداف معينة و في إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و صيغ تحقيق الرفاهية المادية.[1]

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى:

يعتبر سلوك الإنسان و تصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الإنساني داخل المجتمع (الاقتصاد

[1]- إبراهيم بولمكاحل، المرجع السابق.

السياسي، علم السياسة، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، علم الاجتماع....)، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة و يحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع و في سياق تطورها و تغيرها عبر الزمن، و لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

و لكن رغم هذا الترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، وجد الباحثون أنه لتسهيل عملية البحث العلمي و التوصل إلى النتائج الأكثر دقة كان لابد من وجود تقسيم منهجي للعلاقات الاجتماعية، و بناء على ذلك تتولى كل مجموعة من الباحثين جانب من جوانب هذه العلاقات و تدرسها منفردة، و لكن تبقى الحدود بين هذه الفروع الاجتماعية متداخلة إلى حد كبير و التي تحاول كلها تفسير و فهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات في إطارها المكاني و الزماني المتغير.

و على اعتبار علم الاقتصاد السياسي أحد هذه العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه و مناهجه و قوانينه و نظرياته، غير أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لا يستعينون بما تم التوصل إليه في الحقول الاجتماعية الأخرى من طرق و مناهج و مواضيع تساعد على اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم.[1]

1- الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع:

يعرف البعض علم الاجتماع أنه:(علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني)، فموضوع علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية بصفتها هذه و ذلك في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية و لكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعية: ظواهر اقتصادية في في حالة علم الاقتصاد السياسي، ظواهر سلوك الأفراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس .....و هكذا.

[1]- إبراهيم بولمكاحل، المرجع نفسه.

فبينما يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعة و تطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع ممثلا بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من حياة المجتمع.

يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، آملا بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية أي تحول المجتمع من شكل إلى آخر، ومن ثمة تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر:

– بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي و من ثمة بتأثير الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي.

– و كذلك العلاقة بين الاثنين أكثر ما تظهر في العلم الاجتماعي الاقتصادي، و هو فرع خاص من علم الاجتماع، فإذا كان التحليل ينشغل وفقا " لكولم" بمعرفة الطريقة التي يسلك بها الأفراد (الطبقات) في كل لحظة و الآثار التي تترتب على هذا السلوك فإن علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الإجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد (الطبقات) إلى أن يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه.

من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (و هو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي)، و عليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي " أن يبين بدقة الشروط التاريخية و الهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، و هو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية و قدرة أكبر على التصرف".[1]

[1]- محمد دويدار،المرجع السابق،ص54–56.

2- الاقتصاد السياسي و علم السياسة:

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة الاقتصادية و السياسية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة .

تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة و استقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث و الدراسة لدى الاقتصاديين، و يعتبر الماركانتيلون من الأوائل الذين أكدوا على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد و السياسة، كما أن تطور الأحداث السياسية و الاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية و الاقتصادية.

لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، و كذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية و حروب مستمرة يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، الصراع في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي)، كما أن دارسوا النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة و الرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين الحاجيات الاقتصادية لمواطنيه كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد و التأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها تطوير الجوانب المادية للدولة و الأفراد.

كذلك نجد أن شكل النظام السياسي و قيمه و إيديولوجيته عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، بحيث نجد أن النظم الديمقراطية الحرة تتبنى بالضرورة نظام اقتصادي رأسمالي حر عكس النظم الاشتراكية التي تدعو إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه و المركزي التخطيط.[1]

3- الاقتصاد السياسي و علم التاريخ:

يرتبط الاقتصاد بالتاريخ لأن التاريخ يسعى لمعرفة الأحداث و الوقائع و تفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف و صياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الإطار التاريخي و الزمني للنشاط الاقتصادي لنتأكد من صحة القوانين الاقتصادية و عموميتها.[2]

فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية إلى التعميم و يؤسس القانون الاقتصادي، لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات و طرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه و يحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير للمراحل التاريخية.

و هذا ما يؤكده " كارل ماركس " في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرة الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغير التاريخ و يدخل البشر مرحلة تاريخية

---

[1]- إبراهيم بولمكاحل، المرجع السابق.

[2]- فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص 38.

جديدة و هي الإشتراكية ثم الشيوعية نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية الخاصة و الطبقة البورجوازية، و هكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج و الملكية.[1]

4- الاقتصاد السياسي و الديموغرافيا:

الديموغرافيا فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان (حالتها و حركتها عبر الزمن)، و ما يزال الخلاف قائما بالنسبة للمظاهر السكانية التي يتعين أن تقتصر على التحليل العددي (المظاهر الكمية) لحالة و حركة السكان.

بينما يرى آخرون أن الديموغرافيا تحتوي بالإضافة إلى التحليل الكمي تحليلا كيفيا ينشغل بسؤال هو: كيف يكون الأفراد من الناحية الجسمانية و الذهنية و الفكرية و كذلك بالنسبة لطبائعهم و أخلاقهم؟

أما فيما يخص المنهج فيستخدم في البحث الديموغرافي كل السبل التي يتبعها العقل في استخلاص المعرفة، مع إضافة الطريقة الإحصائية التي تلعب دورا له أهمية خاصة في هذا البحث.

و بما أن الإنسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، إذ يمثل ما يقوم به من عمل محور عملية الإنتاج في المجتمع، فإن العوامل الديموغرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد الشروط الأساسية للقوة العاملة كما و كيفا و كذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

من ناحية أخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا على كيفية توزيع السكان كما و كيفا توزيعا جغرافيا، و على الكثافة السكانية و على أشكال التجميع الإنساني، و هي تؤثر كذلك على الموقف

[1]- إبراهيم بولمكاحل، المرجع السابق.

من الإنجاب، كما تؤثر كذلك عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة على المواليد و الوفيات و متوسط العمر. [1]

و بناءا على هذا تتفاوت المجتمعات في درجات توفيرها للاحتياجات الكمية و الكيفية لسكانها، و بما أن الموارد المتاحة في الطبيعة ناذرة فإن نوعية السكان تؤثر في هذه الموارد و تسخرها حسب متطلباتها، فاقتصاديات بلد معين تعد غير مستقرة إذا لم يتناسب و حجمها السكاني بالزيادة و النقصان.

و من أبرز الاقتصاديين الذين ربطوا بين الاقتصاد و السكان " روبرت مالتوس" في نظريته السكانية، حيث أنه اعتقد بأن الحجم المتزايد للسكان مقابل قلة الموارد و نذرتها سيؤدي بالضرورة إلى حالة عدم الاستقرار.

الاقتصاد السياسي و القانون:

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد و القانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة، إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، و ما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع.

فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية، و قد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل او الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي و آخر.

[1]- محمد دويدار ، المرجع السابق، ص 56-59.

و المقصود بالشكل الإطار القانوني و الحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي، فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل القانون التجاري و تسيير المشاريع الخاصة أو العامة و قوانين المالية العامة و قانون التأمين.....الخ

5- الاقتصاد السياسي و علم النفس:

يرتبط علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس كذلك، فالاقتصاد التقليدي انطلق أساسا من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية و تعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، و هنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظاهرة التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها.

فتأثير الشائعة مثلا على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور، فلنفرض مثلا أن شائعة مفادها أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم أو يهرعون لشراء الذهب، و هو ما حدث فعلا عام 1929 عام الضائقة و الازمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة و قوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب و قل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة.[1]

6- الاقتصاد السياسي و الجغرافيا:

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان أي كبيئة طبيعية للجنس البشري، أما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية و الوسط الطبيعي و المناخي و بما

[1]- إبراهيم بولمكاحل،المرجع السابق.

أن هذه البيئة هي في الواقع و لحد كبير من خلق الجماعات البشرية الماضية و الحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية و البيئة و تشكيل أحدهما بواسطة الآخر.

و النقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسي و الجغرافيا) هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي و الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط، فالأمر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي.

فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية و مصادر الطاقة المحركة و التجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها و كيفها)، و من ناحية أخرى تساعد المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم أحد العوامل إن لم يكن أكثرها تشكيلا للوسط الجغرافي: ألا و هو النشاط الاقتصادي للمجتمعات .[1]

[1]- محمد دويدار، المرجع السابق، ص 59، 60.